

مصادر تمويل الم ص م في الجزائر دراسة حالة التمويل عن طريق القروض البنكية Algerian SME's financing resources Case study financing through bank loans

مسعود أمير معيزة^{1*}، فارس هباش²

¹ جامعة سطيف 1- (الجزائر)، maiza_amir@yahoo.fr

² جامعة سطيف 1- (الجزائر)، issamhabbache@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/25

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية نهدف الى دراسة مدى توفر مصادر التمويل الم ص م في الجزائر من خلال ابراز مدى اعتماد هذه الاخيرة على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بوصف وتحليل البيانات والمعلومات الرسمية المتعلقة بالم ص م في الجزائر..حيث تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية الى ان الم ص م في الجزائر تعتمد بشكل كبير على التمويل الداخلي الذي يكون على شكل المساهمات الشخصية لصاحب المؤسسة وبالإضافة الى التمويل الذاتي في حين يبقى التمويل الخارجي خاصة القروض البنكية لا يمثل الى نسبة ضئيلة من مصادر تمويل. ومن أجل محاولة تفسير هذه السياسة التمويلية للم ص م ، فإننا نقترح ضرورة توفر قاعدة بيانات دورية وشاملة تتعلق بالعوامل المحددة لمدى قدرة الم ص م في الجزائر على الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة القروض البنكية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر التمويل، القروض البنكية، النظام المصرفي

تصنيف (JEL): G20 / G30

Abstract

The aim of the current research is to study the availability of the financial resources to the SMEs in Algeria, where we tried to determine the importance of the bank loans as an external financial resource for SMEs.

To achieve this aim, we used both description and analytical methods to analyze the collected data and information on the Algerian SMEs..

As a conclusion, we found out that the SMEs in Algeria depend on internal financial resources to finance their investment needs, through the personal participation and self-financing, while external financing such as bank loans represent a small percentage of financing resources .

In order to try to explain the financial policy of the SMEs, we suggest the necessity of developing a more comprehensive and periodic database, especially for understanding the determinants of loan banks as an external financing resource for Algerian SMEs.

Keywords: SMEs, financing resources, Bank loans, financial system

JEL classification: G20 / G30

مقدمة

لقد أدركت الهيئات الحكومية الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل وتحقيقها لقيمة مضافة وكذا مساهمتها في تنوع مصادر الإيرادات الخارجية من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، حيث ترجم هذا الاهتمام بصور القانون التوجيهي لترقية الم ص م في 2001/12/12 ثم تم اتباعه بالقانون التوجيهي لتطوير الم ص م في 2017/01/10 ، وبالإضافة الى استحداث الأجهزة المختلفة لدعم انشاء المؤسسات .

إلا أن قطاع الم ص م في الجزائر، لم يتطور بالقدر الكافي حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مقارنة بعدة دول رائدة في هذا المجال، ويرجع سبب هذا البطء في النمو إلى عدة عراقيل بقيت تعاني منها الم ص م في الجزائر. ولكن نظرا لعدم توفر نشرية احصائية دورية خاصة بالم ص م تعنى بنشر البيانات المتعلقة بنشاطها، توزيعها، عراقيل تطويرها... فقد يكون من الصعب معرفة اهم العراقيل التي تحد من تطوير هذا النوع من المؤسسات حتى تحقق الاهداف المنتظرة منها.

لكن ومن خلال الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن التي اجريت حول النسيج المؤسساتي في الجزائر والمقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012، اين تم من خلاله توزيع استمارة معلومات على مجتمع يتكون 934.250 مؤسسة اقتصادية بهدف الوصول الى معرفة الانشغالات والعراقيل التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين. فقد تبين انه من بين العوامل الهامة في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نجد توفر مصادر التمويل، حيث ان 59% من المؤسسات الاقتصادية تعتبر ان توفر مصادر التمويل تمثل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

وعلى ضوء ما سبق نحاول طرح الإشكالية التالية:

بالنظر الى أن توفر مصادر التمويل يمثل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار في الم ص م في الجزائر، وعلى اعتبار ان النظام المصرفي الجزائري يمتاز بالوساطة المالية اين تمثل القروض البنكية المصدر الاساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية، فإن الاشكالية التي تطرح في هذه الحالة تتمثل في ما مدى اعتماد الم ص م في الجزائر على القروض البنكية كمصدر تمويل خارجي ؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة، نحاول بناء الفرضية التالية:

الفرضية: على اعتبار ان النظام المصرفي الجزائري يتميز بالوساطة المالية اين تمثل القروض البنكية المصدر الاساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية فيمكن القول ان الم ص م في الجزائر تعتمد على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي.

من خلال هذا العمل نهدف إلى دراسة مدى توفر أحد أهم عوامل الإنتاج الضرورية لإنشاء وتطوير الم ص م في الجزائر والمتمثل في مصادر التمويل، وهذا من خلال محاولة معرفة مدى اعتماد الم ص م على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي.

بالنسبة لمنهج البحث، وحتى تتمكن من اختبار الفرضية والإجابة على اشكالية الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلل محاولتنا وصف وتحليل البيانات والمعلومات الرسمية المتعلقة بالم ص م في الجزائر، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاعتماد على البيانات المعلنة من طرف هيئات ومؤسسات رسمية مثل بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وهذا لإعطاء مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

وقد تم تقسيم الدراسة الحالية إلى ثلاثة عناصر على الشكل التالي:

العنصر الاول بعنوان النظام المصرفي الجزائري حيث سيتم من خلاله عرض مختلف الهيئات والمؤسسات المالية المكونة للنظام الجزائري، وبالإضافة الى نوع المنتجات المالية التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين خاصة الم ص م .

العنصر الثاني بعنوان دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي والذي سيتم من خلاله عرض وتحليل البيانات والمعلومات المعلنة من طرف بنك الجزائر والمتعلقة بخصائص القروض الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي وبالإضافة الى دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

العنصر الثالث بعنوان القروض البنكية كمصدر تمويل خارجي للم ص م في الجزائر سيتم من خلاله عرض وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بنتائج الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمقدم من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، خاصة فيما يتعلق بمصادر تمويل الم ص م ومدى اعتمادها على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي .

1. النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري في مرحلة تطور، حيث يبرز هذا التطور جليا من خلال العدد الاجمالي للبنوك والهيئات المالية ومن خلال الشبابيك البنكية النشطة والمنتشر عبر

مختلف ولايات الوطن اين وصل عددها الاجمالي حتى يوم 11 جانفي 2017 الى 20 بنك و10 هيئة مالية وبالإضافة الى 5 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر.

1.1. البنوك التجارية:

والتي يقدر عددها بـ 20 بنك والمتمثلة في:

1.1.1. البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري BNA / Banque Nationale d'Algérie هو يمثل اول بنك تجاري وطني تم انشاؤه سنة 1966، البنك يقدم العديد من الخدمات المالية والمتمثلة في: الحسابات الجارية، حسابات الشيكات، الحسابات الاجنبية بالدينار المحول، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين، حسابات دفاتر توفير بنك، دفتر توفير البنك الوطني الجزائري، حسابات الايداع الى أجل، الايداع الى اجل دون فوائد، حساب قصير الأجل، حساب سندات الصندوق، سند الصندوق دون فوائد، الحساب المشترك، حساب مؤقت كضمان (بنك الجزائر، 2017).

2.1.1. البنك الخارجي الجزائري:

البنك الخارجي الجزائري BEA / Banque Extérieure d'Algérie تم انشاؤه سنة 1967 في شكل شركة وطنية، وفي سنة 1970 اصبح البنك يقوم بكل العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الوطنية الكبيرة مع الخارج . ويقدم البنك العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية حسب حجمها، بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم يوفر البنك تمويل دورة الاستغلال، تمويل الاستثمارات، اما بالنسبة للم ص م فالبنك يقدم خدمات مالية متخصصة مثل قروض عبر الصندوق لتمويل احتياجات الخزينة قصيرة الأجل، قروض الاستثمار عن طريق التمويل متوسط وطويل الأجل، وبالإضافة الى القروض عبر الامضاء (البنك الخارجي الجزائري، 2017).

3.1.1. القرض الشعبي الجزائري:

القرض الشعبي الجزائري CPA / Crédit Populaire d'Algérie تم انشاؤه سنة 1966 أوكلت له مهمة اولي تتمثل في تسيير نشاطات خمسة 5 بنوك شعبية اجنبية المتمثلة في البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائر ، البنك الشعبي التجاري والصناعي وهران، البنك الشعبي التجاري والصناعي قسنطينة، البنك الشعبي التجاري والصناعي عنابة، والبنك الشعبي للقرض الجزائري. وفي سنة 1988 اصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية ذات اسهم. من جانب آخر الخدمات التي يقدمها القرض الشعبي الجزائري فهي موجهة الى تطوير قطاع البناء والأشغال

العمومية، قطاعات الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، الإعلام، قطاع الم ص م والحرف (KPMG, 2015, pp. 13-14).

4.1.1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR / Banque de l'Agriculture et du Développement Rurale تم انشاؤه سنة 1982 في شكل شركة ذات اسهم، هدفها الاساسي هو تنمية القطاع الفلاحي و الريفي، كما يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات المالية للمؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في: حساب جاري بالدينار، حساب جاري بالعملية الصعبة، الودائع لأجل، سند الصندوق، تأجير الخزائن الحديدية، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، القرض التأجيري، التحويلات الدولية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2017).

5.1.1. بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية BDL / Banque de Développement Local تم انشاؤها من خلال اعادة هيكلة القرض الشعبي الوطني سنة 1982، حيث يهتم هذا البنك بتمويل قطاعات الم ص م والتجارة بشكل العام، بالإضافة الى المهن الحرة والأشخاص والأسر (KPMG, 2015, p. 14). كما يقدم البنك للمتعاملين الاقتصاديين العديد من الخدمات المالية لتمويل نشاطهم الاقتصادي والمتمثلة في: قرض الاستثمار، قرض الاستغلال، قرض المؤسسات الصغيرة، قرض أونجام ANGEM، قرض كناك CNAC، قرض السياحة، قروض الترقية العقارية (بنك التنمية المحلية، 2017).

6.1.1. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك:

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك CNEP-BANQUE / La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque منذ تأسيسه سنة 1964 تخصص هذا البنك في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين والخواص، مؤسسات انتاج عتاد البناء ومؤسسات الانجاز التي لها صلة بالبناء. يوفر البنك قروض استثمار للمؤسسات تكون متوسطة وطويلة الاجل موجهة لتمويل مشاريع مبتكرة جديدة لاقتناء التجهيزات والتي تنشط في القطاعات التالية: مؤسسات انتاج عتاد البناء او مؤسسات انجاز التي لها صلة بالبناء، تمويل مشاريع الاستثمار في قطاعات الطاقة، المياه البيتروكيميائية والالمنيوم (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، 2017).

7.1. بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري Banque Al BARAKA d'Algérie هو اول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) أنشأ في سنة 1991 برأسمال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، المساهمون في رأس المال هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية). وهو مرخص له بالقيام بجميع الاعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية السمحة. ويوفر البنك تمويلات للاستغلال وللإستثمار للمؤسسات، بالنسبة لتمويلات الاستغلال فتتمثل في التمويل المسبق للتصدير، تمويل صفقة مرهونة، تمويل ديون ناشئة، تمويل السلع لإعادة البيع على حالتها، تمويل المواد الاولية والسلع النصف مصنعة. اما بالنسبة لتمويلات الإستثمار فتتمثل في : التمويل بالاعتماد الاجاري والتمويل الكلاسيكي للإستثمارات وفقا لصيغ التمويل المناسبة للبركة الاسلامية مراوحة، استصناع، مشاركة، سلم (بنك البركة الجزائري، 2017).

8.1.1. بنك ABC الجزائر:

بنك ABC الجزائر ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE يعد اول مصرف دولي خاص مرخص بموجب القانون في الجزائر في سبتمبر 1998. حيث يتمثل المساهمين في كلا من : المؤسسة العربية المصرفية 87,62 % الشركة العربية للإستثمار السعودية 4,18 % الشركة الوطنية للتأمين واعداد التأمين الجزائر 2,09 % المؤسسة الدولية المالية واشنطن 1,85 % شركات جزائرية خاصة اخرى 4,26 %. قدم بنك ABC لعملائه في الجزائر خدمات مالية في جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ومنها قطاع البتروكيماويات، النفط والغاز، الصناعة والتعدين، الكهرباء والطاقة، الشحن البري، الطيران والاتصالات. هذه الخدمات تشمل على سبيل المثال لا الحصر الاستشارات المالية، تمويل الشركات، تمويل المشاريع والتمويلات المهيكلية في مقابل الأصول. بالإضافة الى تقديم خدمات الاعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، تمويل التجارة الدولية والقروض المجمععة (ABC bank, 2017).

9.1.1. نتيكسيس الجزائر:

نتيكسيس الجزائر NatixisAlgérie هي عبارة عن فرع للبنك الفرنسي نتيكسيس حيث تم انشاؤه في الجزائر منذ سنة 1999. تقدم نتيكسيس العديد من المنتجات و الخدمات المالية للمؤسسات الكبيرة والم ص م بالإضافة للمهنيين ولأفراد الجزائريين. حيث تتمثل اهم الخدمات المالية التي تمنحها للمؤسسات الاقتصادية في تمويل دورة الاستغلال عن طريق قروض قصيرة الاجل والمتمثلة في قروض الخزينة والقروض بالإمضاء. كما يقدم البنك خدمات مالية لتمويل

دورة الاستثمار عن طرق القروض المتوسطة الاجل والقروض الايجاري (بنك نتيكسيس الجزائر , 2017).

10.1.1. سوسيتيجينيرال الجزائر:

سوسيتيجينيرال الجزائر Société Générale Algérie هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100 % من طرف مجموعة سوسيتيجينيرال الفرنسية ويعتبر من بين اول البنوك الخاصة التي تم انشاؤها في الجزائر وهذا سنة 2000. يوفر البنك مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات المالية للأفراد والمهنيين والمؤسسات، حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويل للاستثمارات في شكل قروض متوسطة الاجل وبالإضافة الى القروض الإيجارية (بنك سوسيتي جينيرال الجزائر ,, 2017).

11.1.1. سيتي بنك الجزائر:

سيتي بنك ممثلة في الجزائر عن طريق سيتي بنك الجزائر CITYBANK N.A. ALGERIA منذ 1992 من خلال فتحها لمكتب تمثيلي، بعدها عمل البنك على طلب الحصول على الموافقة بإنشاء بنك تجاري وقد تم ذلك سنة 1998 بإنشاء الفرع الخاص به في الجزائر. البنك ممثل في الجزائر في قطاعات مثل التمويل البنكي وتمويل المؤسسات، حيث ان نشاطات البنك تتركز حول الاستثمار الأجنبي، تسيير الخزينة، الودائع (KPMG, 2015, p. 15).

12.1.1. البنك العربي الجزائر:

البنك العربي الجزائر ARAB BANK PLC ALGERIA تم انشاؤه سنة 2001 (KPMG, 2015, p. 15). يقدم البنك تمويل للم ص م في شكل قروض تصل قيمتها 2,2 مليون دينار جزائري ولمدة استحقاق تصل الى 3 سنوات (البنك العربي الجزائر, 2017).

13.1.1. BNP Paribas الجزائر:

BNP Paribas El Djazair هو عبارة عن بنك مملوك بنسبة 100 % من طرف مجموعة BNP Paribas الفرنسية، يقوم بنشاط بنك شامل، موجهة لكل اصناف الزبائن الافراد بما فيهم الجزائريين المقيمين في الخارج، المهنيين والمؤسسات. حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية تمويل للاستثمارات في شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل وبالإضافة الى القروض الإيجارية. كما يتخصص البنك في منح نوع القروض الاستثمارية الموجهة للم ص م تحت تسمية القرض الاستثماري Fléxeo حيث يتميز هذا القرض في كونه عبارة عن فتح قرض في شكل احتياط لدى

البنك يمكن ممالك المؤسسة استخدامه خلال فترة 24 شهر وتصل قيمته حتى 10 ملايين دينار جزائري على ان يتم تسديد قيمته خلال 36 شهر (El Djazair BNP Paribas, 2017).

14.1.1. ترست بنك الجزائر:

ترست بنك الجزائر Trust Bank Algeria تم انشاؤه سنة 2002 في شكل شركة ذات أسهم برأسمال أولي يقدر بـ 750 مليون دينار جزائري، ويوفر للمؤسسات الاقتصادية خدمات تمويلية في شكل قروض الاستغلال قصيرة الاجل وقروض استثمارية متوسطة وطويلة الاجل (Trust Bank Algeria, 2017).

15.1.1. بنك الخليج الجزائر:

بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria هو عبارة عن بنك تجاري حسب القانون الجزائري، عضو المجموعة الكويتية Kuwait Projects Company ، يقدر رأس مال البنك الحالي بـ 10 ملايين دينار جزائري، بدأ نشاطه سنة 2004، في حين ان خدماته المالي موجهة للمؤسسات والمهنيين والافراد. حيث يقدم بنك الخليج الجزائر تمويلات للمؤسسات الاقتصادية بصيغتي اما التمويل الكلاسيكي او التمويل وفقا للشريعة الاسلامية، بالنسبة للتمويل الكلاسيكي فيتمثل في قروض الصندوق وهي قصيرة الاجل وتمويل الاستثمارات عن طرق قروض متوسطة وطويلة الاجل. اما بالنسبة للتمويل وفقا للشريعة الاسلامية فنجد تمويل دورة الاستغلال عن طرق المربحة والسلم وتمويل الاستثمارات عن طرق المربحة للاستثمار لأجل و المربحة لأجل معدات مهنية (بنك الخليج الجزائر, 2017).

16.1.1. بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر – The Housing Bank for Trade & Finance Algeria هو فرع جزائري لبنك The Housing Bank for Trade & Finance ، تحصل على الاعتماد و بدأ في نشاطه سنة 2003 (KPMG, 2015, p. 16). كما يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية اما لتمويل دورة الاستغلال في شكل السحب على المكشوف وتسهيلات الخزينة، او لتمويل الاحتياجات الاستثمارية من خلال منح قروض استثمارية متوسطة وطويلة الاجل لشراء المعدات او القروض الإيجارية (بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر, 2017).

17.1.1 : FRANSABANK El Djazair SPA.

هو بنك تجاري في شكل شركة ذات اسهم غالبية ملكيتها لشركات لبنانية، بدأ هذا البنك بالنشاط في الجزائر سنة 2006 حيث يوجه خدماته المالية للم ص م وبالإضافة الى المجموعات

الكبرى الوطنية او العالمية، يقدم البنك خدمات مالية للمؤسسات الاقتصادية في شكلين اساسيين هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار. حيث ان قروض الاستغلال تأخذ الاشكال التالية: تسبيقات في صيغة قروض قصيرة الاجل او تسبيقات على الفواتير بالإضافة الى السحب على المكشوف تسهيلات الخزينة، اما قروض الاستثمار فقد تكون في شكل قروض متوسطة الاجل فترة استحقاقها من سنتين الى 5 سنوات. او قروض طويلة الاجل والتي تكون فترة استحقاقها تفوق 5 سنوات و اقل من 12 سنة (FRANSABANK El Djazaïr SPA, 2017).

: CREDIT AGRICOLE CORPORATE ET INVESTISSEMENT BANK – ALGERIE.18.1.1

هو عبارة عن فرع تعود ملكيته بنسبة 100% للبنك الفرنسي CREDIT AGRICOLE البنك تم اعتماده سنة 2007 تقديم كل العمليات المرتبطة بالبنوك. يعمل في الاساس على انها بنك للاستثمار وتمتلك وكالة واحدة (KPMG, 2015, p. 16).

: 19.1.1. مصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر Algeria al salam bank هو عبارة عن بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ، وكثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08 وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. مصرف السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية عن طريق صيغ التمويل التالية: مريحة للأمر بالشراء، إيجار، مشاركة، استصناع، سلم، المضاربة (مصرف السلام الجزائر، 2017).

: H.S.B.C. ALGERIA.20.1.1

هو فرع من بنك H.S.B.C العالمي تم تأسيسه سنة 2008. كما يقترح البنك خدمات بنكية للمؤسسات والأفراد على حد سواء. حيث يمنح البنك للمؤسسات الاقتصادية امكانية الحصول على التمويل في شكل قروض قصيرة وطويلة الاجل لتغطية احتياجاتها التمويلية سواء لتمويل الاستثمارات او رأس مال العامل (H.S.B.C. ALGERIA, 2017).

2.1. الهيئات المالية والمكاتب التمثيلية:

والتي يقدر عددها بـ 10 هيئات مالية و5 مكاتب تمثيلية:

1.2.1. الهيئات المالية:

هي عبارة عن هيئات مالية متخصصة والتي يقدر عددها بـ 10، هذه الأخيرة تهتم أكثر بتقديم خدمة التمويل الإيجاري وبالإضافة إلى القروض الاستهلاكية والمتمثلة في: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي Caisse Nationale de Mutualité Agricole، الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement، شركة إعادة التمويل الرهني Société de Refinancement Hypothécaire، الشركة العربية للتمويل الإيجاري (ALC) Arabe Leasing Corporation، Cetelem Algérie، المغربية للتمويل الإيجاري الجزائر Maghreb Leasing Algérie، الشركة الوطنية للإيجار المالي Société Nationale de Leasing، Ijar leasing Algérie، الجزائر إيجار El djazair Idjar، الصندوق الوطني للاستثمار Fonds National d'Investissement.

2.2.1. المكاتب التمثيلية:

حيث قدر عدد المكاتب التمثيلية لهيئات المالية العالمية المعتمدة من طرف بنك الجزائر حتى تاريخ 11 جانفي 2017 بـ 5 مكاتب والمتمثلة في (بنك الجزائر، 2017): BRITISH ARAB : COMMERCIAL BANK UNION DES BANQUES ARABES ET FRANCAISES، CREDIT MONTE DEI، BANCO SABADEL، CREDIT AGRICOLE، INDUSTRIEL ET COMMERCIAL PASCHI DI SIENA.

من خلال ما السابق نلاحظ أن البنوك التجارية المكونة للنظام المصرفي الجزائري توفر توليفة متنوعة من مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والم ص م على وجه الخصوص، حيث نجد أنها تتنوع بين مصادر التمويل التقليدية والمتمثلة في القروض البنكية والمصادر الغير تقليدية والمتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي وبالإضافة إلى التمويل الإيجاري. فيما يتعلق بالقروض البنكية فهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف أساسية وهي قروض الاستغلال Les Crédits d'Exploitation والتي تكون موجهة لتمويل نشاط الجاري للمؤسسة حيث تكون ملائمة لاحتياجات هذه الأخيرة وتتنوع بين: Découvert, Facilité de caisse, Escompte de papier commercial (السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق، خصم الأوراق التجارية).

اما النوع الثاني من القروض البنكية فهي تتمثل في القروض بالإمضاء Les Crédits Par Signature والتي تمثل قروض غير مباشرة للاستغلال يتم استخدامها حسب نوعها مثلا في استيراد السلع والبضائع، تقديم ضمانات في حالة المشاركة في صفقات والتي تنوع بين: Cautions, Avals, Créditsdocumentaires (الضمانات الاحتياطية، الكفالات، القروض المستندية).

بالنسبة للنوع الثالث من القروض البنكية فهي تتمثل في قروض الاستثمار Les Crédits d'Investissement والتي تكون موجهة عادة لتمويل الحصول على التجهيزات وقد تختلف مدة استحقاقها بين المتوسط والطويل الاجل حسب خصوصيات المشروع (KPMG, 2017, p. 129).

2. دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي:

من الواضح ان النظام البنكي والمالي الجزائري هو نظام يعتمد في الاساس على الوساطة المالية اي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار ان البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية و النشاط الاقتصادية بشكل عام، حيث ان بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة والم ص م خصوصا وهذا بالنظر الى عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي لا تتعدى 5 خمسة شركات وكلها من الحجم الكبير في حين لا توجد اي مؤسسة من الحجم المتوسط او الصغير رغم امتلاك بورصة الجزائر لسوق مخصصة للم ص م منذ سنة 2012.

وعليه فيمكن اعتبار ان اهم مصدر خارجي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والم ص م على وجوه الخصوص في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية اما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والألات.

1.2. خصائص القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد:

من خلال الاحصائيات الدورية التي يوفرها بنك الجزائر حول القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد نجد:

الجدول 1. توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق

2011	2012	2013	2014	2015	2016	البيانات ب ملياردج
1.363	1.361,7	1.423,4	1.608,7	1.710,6	1.992,8	قروض قصيرة الاجل
0,37	0,32	0,28	0,25	0,24	0,25	نسبة القروض قصيرة الاجل
2.363,5	2.926	3.732,9	4.895,9	5.566,6	5.987,5	قروض متوسطة وطويلة الاجل
0,63	0,68	0,72	0,75	0,76	0,75	نسبة القروض م.ط. الاجل
3.726,5	4.287,5	5.156,3	6.504,6	7.277,2	7.980,2	اجمالي القروض

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017.

ومن خلال الجدول السابق رقم (01) نلاحظ ان اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد عرفت تطورا مستمرا من سنة 2011 الى غاية نهاية سنة 2016 مما يؤكد على ان القروض البنكية تمثل المصدر التمويلي الأساسي للمؤسسات في الجزائر. ومن جانب آخر فان الارتفاع في قيمة القروض الموجهة للاقتصاد قد تشير الى ان المؤسسات الاقتصادية لا تجد صعوبة كبيرة في الحصول على القروض من طرف البنوك التجارية، الامر الذي يعد ايجابيا لتلبية الاحتياجات التمويلية. ومما يمكن ملاحظته ايضا من خلال هذا الجدول هو ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرة الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء الم ص م لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الجدول 2. توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات

2011	2012	2013	2014	2015	2016	البيانات ب ملياردج
1.742,4	2.040,2	2.434	3.382,3	3.688,2	3.977,2	قروض القطاع العام
0,47	0,48	0,47	0,52	0,51	0,50	نسبة قروض القطاع العام
1.983,5	2.247	2.722	3.121,7	3.588,3	4.002,4	قروض القطاع الخاص
0,53	0,52	0,53	0,48	0,49	0,50	نسبة قروض القطاع الخاص
0,7	0,4	0,4	0,6	0,7	0,6	قروض للإدارة المحلية
3.726,5	4.287,6	5.156,3	6.504,8	7.277,2	7.980,2	اجمالي القروض

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ انه بعد ما كانت القروض الموجهة للقطاع الخاص بما فيه الاسر تمثل النسبة الاكبر في سنة 2011 اصبحت القروض البنكية الموجهة للقطاع العام تمثل النسبة الاكبر سنة 2015 ، إلا انه على العموم تبقى النسبة متقاربة بحوالي 50 % خلال طول الفترة خاصة في سنة 2016 .

2.2. دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الاقتصادية:

الجدول 3. نسبة اعتماد المؤسسات الصناعية على القروض البنكية

سبتمبر 2014	جان 2014	مارس 2014	ديسمبر 2013	سبتمبر 2013	جان 2013	البيانات ب ملياردج
0,30	0,22	0,23	0,21	0,30	0,44	مؤسسات القطاع العام
0,38	0,58	0,48	0,16	0,12	0,68	مؤسسات القطاع الخاص
---	---	---	0,36	0,21	0,21	نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع عام
---	---	---	0,10	0,7	0,21	نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع خاص
سبتمبر 2016	جان 2016	جان 2015	مارس 2015	ديسمبر 2014	البيانات ب ملياردج	
0,27	0,46	0,27	0,20	0,32	مؤسسات القطاع العام	
0,76	0,31	0,25	0,30	0,57	مؤسسات القطاع الخاص	
---	0,10	0,10	---	---	نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع عام	
---	0,23	0,16	---	---	نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع خاص	

Source: Enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie, ONS

ومن خلال الجدول السابق رقم (03) نلاحظ ان نسبة اعتماد المؤسسات الصناعية في الجزائر على القروض البنكية حسب الاحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات انها متفاوتة من فترة الى اخرى حيث نلاحظ بالنسبة لمؤسسات القطاع العام قد تراوح بين 0,20 و 0,46 كأقل واكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 0,27. في حين نجد بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص تتراوح بين 0,12 و 0,76 كأقل وأكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 0,39¹ مما يشير الى تباين كبير بين هاتين النسبتين.

كما نلاحظ ان متوسط نسبة المؤسسات الخاصة التي تحصلت على قروض بنكية تفوق نسبة المؤسسات التابعة للقطاع العام مما يعد حسب نتائج هذه الدراسة مؤشرا إيجابيا لاعتماد الم ص م على القروض البنكية على اعتبار ان القطاع الخاص هو المكون الرئيسي للنسيج المؤسساتي للم ص م في الجزائر.

ومما يمكن ملاحظته ايضا ان المؤسسات محل الدراسة سواء التابعة للقطاع العام او الخاص والتي قد استفادة من قروض بنكية لم تجد صعوبة في الحصول عليها، حسب النتائج الدراسة المعلنة.

الجدول 4. نسبة اعتماد المؤسسات التجارية على القروض البنكية

البيانات ب مليارد ج	جوان 2013	سبتمبر 2013	ديسمبر 2013	جوان 2014	سبتمبر 2014
تجار الجملة	0,83	0,44	0,77	---	0,82
تجار التجزئة	0,90	0,84	0,84	---	---
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية تجارة الجملة	0,62	0,19	0,20	---	0,34
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية تجارة التجزئة	0,41	---	0,22	---	---
البيانات ب مليارد ج	ديسمبر 2014	مارس 2015	جوان 2015	سبتمبر 2016	
تجار الجملة	0,52	0,84	0,63	0,39	
تجار التجزئة	---	0,67	0,13	0,59	
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية تجارة الجملة	0,77	0,60	---	0,13	
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية تجارة التجزئة	---	0,20	---	0,70	

Source: Enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie, ONS

¹. تم حساب المتوسط الهندسي للنسب بعد حذف اربع مشاهدات متطرفة وهذا بعد ملاحظة التباين الكبير في النسب لعدد قليل من المشاهدات

ومن خلال الجدول السابق رقم (04) نلاحظ ان نسبة اعتماد المؤسسات التجارية في الجزائر على القروض البنكية حسب الاحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات انها متفاوتة من فترة الى اخرى حيث نلاحظ بالنسبة لمؤسسات تجارة الجملة قد تراوح بين 0,39 و 0,77 كأقل واكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 10,67. في حين نجد بالنسبة لمؤسسات تجارة التجزئة تتراوح بين 0,13 و 0,9 كأقل وأكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 32 0,73 مما يشير الى تباين كبير بين هاتين النسبتين.

كما نلاحظ ان متوسط نسبة مؤسسات تجارة التجزئة التي تحصلت على قروض بنكية تفوق نسبة مؤسسات تجارة الجملة.

ومما يمكن ملاحظته ايضا ان المؤسسات محل الدراسة سواء التابعة لتجارة الجملة او التجزئة والتي قد استفادة من قروض بنكية انها تجد بعض الصعوبات في الحصول على القروض البنكية، حسب النتائج الدراسة المعلنة.

عند مقارنة نتائج الجدول رقم (03) والجدول رقم (04) نلاحظ ان المؤسسات التجارية لها قدرة اكبر على الحصول على القروض البنكية مقارنة بالمؤسسات الصناعية وهذا على اعتبار ان متوسط المؤسسات التجارية التي تحصلت على القروض البنكية يفوق متوسط المؤسسات الصناعية محل الدراسة، الامر الذي يعد حسب وجهة نظرنا الشخصية غير ملائم لتحقيق اهداف بناء اقتصاد منتج يقوم على تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث نعتقد انه من الافضل أن تعطى الاولوية للمؤسسات الصناعية(المنتجة للثروة) للحصول على القروض البنكية مقارنة بالمؤسسات التجارية.

ومما يجب التنبيه اليه من خلال الملاحظات المسجلة حول النتائج المعلنة لدراسات الديوان الوطني للإحصائيات، انها تبقى ملاحظات بتحفظ وهذا على اعتبار ان هذه النتائج المعلنة لم تكن مفصلة ودقيقة بالشكل الذي يسمح لنا بالوصول الى استنتاجات ذات مصداقية اكبر.

3. القروض البنكية كمصدر تمويل خارجي للم ص م في الجزائر:

¹. تم حساب المتوسط الهندسي للنسب بعد حذف اربع مشاهدات متطرفة وهذا بعد ملاحظة التباين الكبير في النسب لعدد قليل من المشاهدات.

³. تم حساب المتوسط الهندسي للنسب بعد حذف مشاهدتين متطرفتين وهذا بعد ملاحظة التباين الكبير في النسب لعدد قليل من المشاهدات ونقص عدد المشاهدات.

بسبب عدم توفر احصائيات رسمية دورية حول مصادر تمويل الم ص م بشكل عام ودور القروض البنكية في تمويل الم ص م على وجه الخصوص، قد يكون من الصعب جدا بناء استنتاجات دقيقة حول هذا الموضوع، إلا أننا حاولنا ابداء وجهة نظرنا من خلال الاعتماد على نتائج اهم دراسة اجريت حول النسيج المؤسساتي في الجزائر والمقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012 والذي يعد الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن للمحيط الاقتصادي في الجزائر.

1.3. الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011:

تبرز أهمية نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول من كونه قام بتغطية كل المؤسسات التي تملك مقرات ثابتة وتنشط على مستوى كل التراب الوطني، اين تم حذف المؤسسات التالية من مجتمع الدراسة (ONS, juillet 2012, p. 5):

- المستثمرات الفلاحية (ما عدا تلك التي تقوم بنشاط صناعي)؛
 - الورشات المؤقتة للأشغال العمومية،
 - مصالح الحق العام (الشرطة، الدرك، الدفاع المدني، ...).
 - المؤسسات ذات الطابع التشاركي مهما كان طبيعة نشاطها (ديني، رياضي، سياسي،...);
 - المنظمات والهيئات ذات البعد الدولي (السفارات، المنظمات الدولية...).
- وعليه من خلال المرحلة الاولى للإحصاء الاقتصادي الاول قدر عدد المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة بـ 990.496 مؤسسة على المستوى التراب الوطني منها 934.250 مؤسسة اقتصادية و 56.246 مؤسسة ادارية مما يعبر على ان اغلبية المؤسسات المكونة لمجتمع الدراسة هي مؤسسات اقتصادية بنسبة 94% (ONS, juillet 2012, p. 10).
- في حين تتوزع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الشكل التالي: 95.445 مؤسسة صناعية، 9.117 مؤسسة بناء، 511.700 مؤسسة تجارية، 317.988 مؤسسة خدمية أي بنسبة 10% و 55% و 34% على التوالي (ONS, juillet 2012, p. 11).
- مما يشير الى ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة يغلب عليها الطابع الخدمي والتجاري.

ومن خلال نتائج المرحلة الاولى تبين ان القطاع الخاص هو المكون الرئيسي للنسيج الاقتصادي الوطني حيث ان المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تنقسم حسب طبيعة الملكية الى

: 915.316 مؤسسة خاصة و 16.718 مؤسسة عامة و 2.216 مؤسسة أخرى. أي بنسبة 98% و 1,8% و 0,2% على التوالي (ONS, juillet 2012, p. 13).

اما فيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حسب عدد العمال فقد جاء على النحو التالي: 97,84% مؤسسات توظف من 0 الى 9 عمال، 1,65% مؤسسة توظف من 10 الى 49 عامل، 0,41% مؤسسة توظف من 50 الى 249 عامل في حين ان نسبة 0,1% مؤسسة توظف من 250 عامل فما أكثر (ONS, juillet 2012, p. 15).

مما يشير الى ان المؤسسات الاقتصادية المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني محل الدراسة يغلب عليه طابع الم ص م التي توظف أقل من 250 عامل، هذا حسب تعريف القانون التوجيهي لتطوير الم ص م (الجريدة الرسمية، العدد الثاني الصادر في 11/01/2017، p. 6). الامر الذي يعطي أهمية اكبر لنتائج هذا الاحصاء في دراسة قطاع الم ص م، في حين نجد ان غالبية هذه المؤسسات هي من الحجم المصغر والتي توظف اقل من 10 عمال بنسبة 97,84%.

2.3. مصادر تمويل الم ص م حسب نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011:

من خلال الاحصاء الاقتصادي الاول تم توزيع استمارة معلومات على المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بهدف الوصول الى معرفة الانشغالات والعراقيل التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين، حيث انه من بين الاستثمارات الموزعة على 934.250 مؤسسة اقتصادية تم الاجابة على 660.000 استمارة اي بنسبة حوالي 71%، مما يشير الى الحجم الكبير للمجتمع محل الدراسة والبيانات المتحصل عليها، الامر الذي يعطي مصداقية أكبر ودقة في البيانات المجمعة من خلال هذه الاستثمارات الموزعة.

ومن خلال هذا العنصر في المداخلة الحالية سنحاول التركيز على البيانات المتعلقة بالجانب التمويلي للمؤسسات الاقتصادية لإبراز دور القروض البنكية في تمويل الم ص م . حيث نلخص هذه النتائج في النقاط التالية:

- 59% من المؤسسات الاقتصادية تعتبر ان مدى توفر مصادر التمويل يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، في حين ان حوالي ربع المؤسسات لا تعتبر ان مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- أغلبية المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر ان مدى توفر مصادر التمويل يعد عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، في حين أن نسبة 37% من المؤسسات

الاقتصادية التابعة للقطاع العام تنظر الى مدى توفير مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار؛

• حسب قطاع النشاط فإن المؤسسات التجارية هي التي تعطي أهى اكبر لمدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار بنسبة 60,9%.

• حسب عدد العمال نجد أن أهمية مدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية كانت على الشكل التالي : 58,8% ، 54,4% ، 54% ، 50% للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم على التوالي (ONS، juillet 2012، صفحة 26)؛

• نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر ان القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل؛

• 22,1% من المؤسسات التي توظف من 50 الى 249 عامل و 23,1% من المؤسسات التي توظف من 250 عامل فما اكثر قد تحصلوا على قروض بنكية؛

• 83,2% من المؤسسات محل الدراسة يعتمدون على التمويل الذاتي؛

• حوالي 4% من المؤسسات محل الدراسة قد استفادوا من اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات والتي كانت موزعة كالتالي (ONS، juillet 2012، صفحة 26)؛

— 65,7% الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أغلبيتها مؤسسات مصغرة التي توظف أقل من 10 عمال بنسبة 67,4% ،

— 22,3% الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أغلبيتها مؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من 50 الى 249 عامل بنسبة 83,2%؛

— 5,9% الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

— 6,1% قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

من خلال نتائج الاحصاء الوطني الاول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

• يعد الحصول على مصادر التمويل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار بالنسبة للم ص م الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر وتزداد هذه الاهمية بانخفاض حجم المؤسسة؛

• القروض البنكية لا تمثل المصدر الاساسي لتمويل الم ص م الاقتصادية في الجزائر؛

• أهم مصدر لتمويل الم ص م الاقتصادية في الجزائر هو التمويل الذاتي؛

• يبقى دور اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات محدود جدا في تمويل انشاء الم ص م الاقتصادية في الجزائر.

وعليها بناء على ما سبق حسب وجهة نظرنا الشخصية يمكن ان نستنتج ان الم ص م الاقتصادية في الجزائر تعاني من مشكل التمويل وهذا على اعتبار ان مالكي ومسيري هذه المؤسسات يعطون اهمية كبيرة لمدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ القرارات الاستثمار وتزداد هذه الاهمية كلما صغر حجم المؤسسة هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ ان النظام المالي الجزائري هو نظام مبني على الوساطة المالية وهذا على اعتبار ان البنوك التجارية تمثل الممول الاساسي للنشاط الاقتصادي عن طريق القروض البنكية في حين تبقى بورصة القيم المنقولة تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة والم ص م خصوصا ولكن بالمقابل نجد ان فقط 4% من الم ص م تعتبر ان القروض البنكية هي اهم مصدر للتمويل في حين ان حوالي 20% فقط من الم ص م خاصة متوسطة الحجم قد تحصلت على قروض بنكية.

وعليه يبقى المصدر الاساسي لتمويل الم ص م يتمثل في التمويل الذاتي بنسب تفوق 80% ، هذا بالنسبة للمؤسسات التي لها مدة نشاط معينة وأخذت تحقق تدفقات نقدية ايجابية مكنتها من تمويل استثماراتها الجديدة عن طريق احتجاز جزء من الأرباح وبالإضافة الى اقتطاع اقساط الإهلاك. اما بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة ونظرا لمحدودية دور اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات في تمويل انشاء الم ص م الاقتصادية في الجزائر يمكن اعتبار ان اهم مصدر تمويلي يتمثل في التمويل الداخلي المتأتي من المساهمات الشخصية لصاحب المشروع او المؤسسة.

خلاصة :

من خلال المداخلة الحالية تم التطرق في العنصر الاول الى مختلف الهيئات والمؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري وبالإضافة الى طبيعة الخدمات المالية التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين حيث تم التوصل الى ان النظام المصرفي الجزائري حتى تاريخ 11 جانفي 2017 يتكون من 20 بنك تجاري و10 هيئة مالية ووبالإضافة الى 5 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر، حيث ان البنوك التجارية تأخذ صفة بنوك شمولية غير متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنوك العمومية مثل البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك وبعض البنوك الخاصة مثل بنك البركة الجزائري، BNP Paribas و Société Générale Algérie. ومن جانب آخر نجد بنوك متخصصة في بعض انواع الخدمات المالية مثل هيئات التمويل الايجاري كما هو الحال بالنسبة للشركة العربية للتمويل الايجاري، الشركة الوطنية للإيجار المالي والمغربية للتمويل الايجاري الجزائر.

ومن الواضح ان النظام المصرفي الجزائري هو نظام يعتمد في الاساس على الوساطة المالية اي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار ان البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية و النشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث ان بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة الم ص م خصوصا.

وعليه تم التوصل ان اهم مصدر تمويل خارجي للم ص م في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية اما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات.

وما يمكن ملاحظته في العنصر الثاني من خلال دور هذه الهيئات والمؤسسات المالية في تمويل النشاط الاقتصادي ان القروض البنكية الموجهة للاقتصاد مقسمة بنسبة متساوية 50% للقطاعين العام والخاص، كما أن متوسط نسبة المؤسسات الخاصة التي تحصلت على قروض بنكية تفوق نسبة المؤسسات التابعة للقطاع العام 39% و 27% على التوالي. مما يعد مؤشرا ايجابيا لاعتماد الم ص م على القروض البنكية على اعتبار ان القطاع الخاص هو المكون الرئيسي للتمويل المؤسساتي للم ص م في الجزائر.

كما ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرة الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء الم ص م لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

إلا أن نتائج الاحصاء الاقتصادي الاول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012 والذي يعد الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن للمحيط الاقتصادي في الجزائر قد أظهرت نتائج تختلف نوعا ما عن النتائج المعلن عليها من خلال النشرة الاحصائية لبنك الجزائر، حيث أنه تم التوصل الى ان القروض البنكية لا تمثل المصدر الاساسي لتمويل الم ص م في الجزائر، اين تم تسجيل حوالي 20% فقط من الم ص م الاقتصادية الخاصة المستفيدة من قروض بنكية في حين ان 4% فقط من الم ص م الاقتصادية الخاصة قد استفادة من اجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات.

مما قد يشير حسب وجهة نظرنا الى ان القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الاقتصادية الخاصة بشكل عام والم ص م على وجه الخصوص قد تكون موجهة لعدد محدود

من المتعاملين الاقتصاديين أو انها تم الاستفادة منها من طرف متعاملين اقتصاديين لم يتم حصرهم في المسح الشامل المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والتي قد تكون مؤسسات فلاحية او ورشات مؤقتة للأشغال العمومية أو مؤسسات لا تمتلك مقرات ثابتة.

وعليه حسب وجهة نظرنا يمكن القول ان الم ص م الاقتصادية الخاصة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على التمويل الداخلي الذي يكون على شكل المساهمات الشخصية لصاحب المؤسسة وبالإضافة الى التمويل الذاتي في حين يبقى التمويل الخارجي خاصة القروض البنكية لا يمثل الى نسبة ضئيلة من مصادر تمويل الاستثمارات.

هذه الوضعية قد تكون لها الاثر السلبي على قدرة المؤسسة في تنمية وتطوير نشاطها، على اعتبار ان المساهمات الشخصية والتمويل الذاتي تعتبر عادة مصادر تمويل غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية التوسعية، مما قد يحد مستقبلا من قدرتها التنافسية وتنمية حجم نشاطها. ولمحاولة تفسير السياسة التمويلية للم ص م الاقتصادية الخاصة في الجزائر والتي تقوم على عدم اللجوء الى التمويل من المصادر الخارجية خاصة القروض البنكية، فإن ذلك يتطلب توفر معلومات وبيانات كافية من خلال دراسات ميدانية شاملة ودورية تخص الجانب التمويلي للم ص م الاقتصادية الخاصة في الجزائر، والتي من خلالها يتم حصر العوامل المحددة لمدى قدرة الم ص م الاقتصادية الخاصة في الجزائر على الحصول على التمويل من المصادر الخارجية خاصة القروض البنكية، هل ان الاسباب تعود لطبيعة النظام المصرفي والمالي بسبب عدم توفر القروض البنكية بالكمية والنوعية الملائمتين؟ (قيمة القروض، مدة استحقاق القروض، مدة الانتظار للحصول على قروض، تكلفة القروض، نوعية القروض، طبيعة البنوك المانحة للقروض، الاجراءات الادارية للحصول على القروض، مدى الاعتماد على صيغ التمويل غير التقليدية كالتمويل الاسلامي والقرض الإيجاري...). ام انها تعود لدوافع وسلوكيات شخصية لمالكي ومسيري الم ص م؟ (دوافع دينية، الرغبة في استقلالية اتخاذ القرار، عدم الامام بأهمية الاعتماد على التمويل من المصادر الخارجية، عدم الرغبة في توسيع نشاط المؤسسة...).

المراجع

1. الكتب

كيفية الإشارة في النص	كيفية العرض في قائمة المراجع	
(KPMG, 2015)	KPMG. (2015). <i>guide des banques et des établissements financiers en Algérie</i> . Alger, Algérie	مؤلف واحد
(KPMG, 2017)	KPMG. (2017). <i>guide investir en Algérie</i> , Alger, Algérie	
(ONS, juillet 2012)	Office National des Statistiques. (juillet 2012). <i>premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, ONS, Collections Statistiques N° 172/ 2012 Série E : Economie N° 69</i> . Alger, Algérie.	

2. مراجع أخرى

كيفية الإشارة في النص	كيفية العرض في قائمة المراجع	
(الجريدة الرسمية، العدد الثاني الصادر في 2017/01/11)	القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11.	قوانين
(بنك التنمية المحلية، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية www.bdl.dz شوهد يوم 2017/02/15	روابط الإنترنت
(الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، 2017)	الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك www.cnepanque.dz شوهد يوم 2017/02/15	
(بنك البركة الجزائري، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري www.albaraka-bank.com شوهد يوم 2017/02/15	
(ABC bank، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك- www.bank-abc.com شوهد يوم 2017/02/15	
(بنك نتكسيس الجزائر، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك نتكسيس الجزائر www.natixis.dz شوهد يوم 2017/02/15	
(بنك سوسيتي جنيرال الجزائر، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك سوسيتي جنيرال الجزائر www.societegenerale.dz شوهد يوم 2017/02/15	
(البنك العربي الجزائر، 2017)	الموقع الإلكتروني للبنك العربي الجزائر www.arabbank.dz شوهد يوم 2017/02/15	
(BNP El Djazaïr، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك BNP Paribas www.bnpparibas.dz El Djazaïr شوهد يوم 2017/02/15	
(Trust Bank)، 2017)	الموقع الإلكتروني لبنك Trust Bank Algeria www.trust-bank-algeria.com شوهد	

	يوم 2017/02/15	
(بنك الخليج الجزائر ، 2017)	الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر www.agb.dz شوهده يوم 2017/02/15	
(بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر ، 2017)	الموقع الالكتروني لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر www.housingbankdz.com شوهده يوم 2017/02/15	
FRANSABANK) 'El Djazaïr SPA (2017)	الموقع الالكتروني لبنك FRANSABANK El Djazaïr SPA www.fransabank.dz شوهده يوم 2017/02/15	
(مصرف السلام الجزائر، 2017)	الموقع الالكتروني لمصرف السلام الجزائر www.alsalamalgeria.com شوهده يوم 2017/02/15	
H.S.B.C.) (2017 ،ALGERIA)	الموقع الالكتروني لبنك H.S.B.C. ALGERIA www.algeria.hsbc.com شوهده يوم 2017/02/15	
(بنك الجزائر ، 2017)	الموقع الالكتروني لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz شوهده يوم 2017/02/15	

